الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥,١ تمهيد

في هذا الفصل سوف نذكر خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب العملي والجانب النظري لهذه الدراسة، حيث تم بناء الاستنتاجات لهذه الدراسة بناءً على نتائج التحليلات الإحصائية الكمية والنوعية، وكذلك من خلال المراجعة والاستقراء النظري للأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية. كما تم الاعتماد في الجانب العملي لهذه الدارسة على جمع البيانات الكمية من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدارسة، وكذلك البيانات النوعية من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء. كذلك تم الاعتماد على الجانب النظري الذي تم من خلاله مناقشة نتائج الأدبيات والدراسات السابقة، والتي تم من خلالها دعم النتائج التي تم الحصول عليها من الجانب العملي للدراسة بنتائج الجانب النظري، وذلك من خلال الربط بين ما توصلت إليه الادبيات والدراسات السابقة، مع ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة في الجانب العملي.

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو قياس وتقييم أثر كفاءة منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنمية الاقتصادية، وقد تم اسقاط هذه الدراسة ودراستها على منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، حيث ركزت هذه الدراسة على الدور الذي تمارسه هذه المنظمات بعيداً عن النظرة التقليدية لها. فإننا نلاحظ من خلال الدراسات السابقة ذات

العلاقة بمنظمات المجتمع المدني ودورها على المساهمة في تحقيق التنمية أن منظمات المجتمع المدني لها دور مساهم في عملية تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث سعى الباحث من خلال هذه الدراسة العمل على إيجاد الحلول للمشكلة المتمثلة بعدم قدرة منظمات المجتمع المدني التنمية في أمانة العاصمة صنعاء على تحقيق النتائج المطلوبة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك فقد حاول الباحث فهم الأسباب التي تحد من كفاءة وفعالية أداء منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، بالاعتماد على أحدث النظريات في تقييم دور وأثر المنظمات بشكل متوازي مع إزالة المعوقات التنظيمية وبصورة خاصة داخل منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء.

إن الهدف الرئيس لهذا الفصل هو وضع ملخص للإجابة عن أسئلة الدراسة، وكذلك التحقق من طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة (كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وذلك من خلال النموذج النظري للدراسة والذي تم بناؤه، واختبار الفرضيات التي نصت على وجود ارتباطات إحصائية إيجابية بين المتغيرات المذكورة أعلاه، والتحقق من العلاقة السببية بين تلك المتغيرات.

وبعد تصنيف وتبويب البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق العمل الميداني (الكمي والنوعي)، وتم بعد ذلك دراستها وتحليلها باستخدام أهم الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة والنموذج النظري، سوف نعرض خلاصة النتائج لكل متغير، ثم نذكر المقترحات والتوصيات بناء على تلك النتائج.

٥,٢ مكونات الدراسة

تمحورت مشكلة الدراسة في الضعف الذي تعاني منه منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، الأمر الذي يحد من دورها في تحقيق أهدافها التي قامت عليها، من دعم عجلة التنمية المجتمعية وتغطية عجز الحكومات والسلطات في النهوض بالمجتمعات، والمشاركة الفاعلة لتحقيق متطلبات واحتياجات المجتمع بأفضل جودة وأقل تكلفة مع حفظ حق الأجيال اللاحقة بالاستفادة من الخيرات والثروات المتاحة، في ظل هذه الظروف الاستثنائية والأزمات الإنسانية التي تعاني منها اليمن أرضاً وإنساناً.

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية المستدامة من خلال كفاءة وفعالية أدائها. ومن خلال هذا التساؤل جاءت أسئلة هذه الدراسة وأهدافها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على أسلوب المنهج المختلط (الكمي، النوعي)، ومن خلال الإطار النظري لجمع البيانات الثانوية وإطار عملي لجمع البيانات الأولية من خلال (الاستبانة والمقابلة) التي مثلتا أدوات جمع البيانات لهذه الدراسة، التي تم تصميمهما خصيصاً لهذا الغرض، حيث مثل مجتمع الدراسة (٣٥) منظمة من منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٨) مجيب على أسئلة الاستبيان، وتم عمل مقابلات شخصية لعدد (٩) منظمات من منظمات المجتمع المدني التنموية في المحافظة. وقد تم تطوير وصياغة فرضيات الدراسة والتي تكونت من سبع فرضيات (خمس فرضيات مباشرة)، و(فرضيتين غير مباشرة)، وهي على النحو التالي:

أولاً/ الفرضيات المباشرة:

- **الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في أمانة العاصمة صنعاء.
- **الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء.
- **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين كفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء.
- **الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في أمانة العاصمة صنعاء.
- **الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء.

ثانياً/ الفرضيات غير المباشرة:

- **الفرضية السادسة:** هناك تأثير غير مباشر أو علاقة غير مباشرة لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية.
- **الفرضية السابعة:** هناك تأثير غير مباشر أو علاقة غير مباشرة لكفاءة وفعالية المنظمة على المساهمة في تحقيق التنمية البيئية من خلال التنمية الاقتصادية.

وذلك لقياس الأثر لمتغيرات الدراسة، والتي تمثلت في الاتي: المتغير المستقل (كفاءة وفعالية المنظمة)، والمتغير التابع أبعاد التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية

البيئية)، (والتنمية الاقتصادية) كمتغير وسيط، وقد تم استخدام الأدوات والمقاييس المناسبة لمعالجة البيانات الإحصائية.

٥,٣ تلخيص النتائج

أولاً: النتائج الوصفية المتعلقة بمتغير كفاءة وفعالية المنظمة:

يمثل محور كفاءة وفعالية المنظمات المحور الرئيسي لمتغيرات الدراسة، وفيما يلي تلخيص للنتائج المتعلقة بهذا المتغير:

كانت متوسط إجابات أفراد العينة لكفاءة وفعالية المنظمة جاءت بمستوى مرتفع بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٧٤٢٠) وبانحراف معياري (٠,٨٧٥٣)، وبلغت الاهمية النسبية (٧٤,٨٪)، ومن ثم يمكن وصف كفاءة وفعالية المنظمات من وجهة نظر المبحوثين بأنه مقبول، وعليه نستطيع القول بأن هذه النتيجة تجيب على المحور المتمثل بكفاءة وفعالية المنظمة. ويمكن القول بأن هذه النتيجة تجيب عن التساؤلات المعدة لقياس هذا البعد، والتي تضمنت في عدد من الفقرات، وتضمنت رأي المجتمع في معرفة مدى كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء.

ثانياً: النتائج الوصفية المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

كانت متوسط إجابات أفراد العينة لمساهمة المنظمة في التنمية الاقتصادية قد جاءت أيضا بمستوى متوسط بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٣٨٦٨) وبانحراف معياري (٠,٩٧٢١٦٤)، وبلغت الأهمية النسبية (٧٢,٨٪)، وتشير هذه المستويات إلى أن هناك في المتوسط مستوى متوسط لمدى مساهمة المنظمات العاملة في اليمن في التنمية الاقتصادية كما يراها العاملون في

هذه المنظمات. ويمكن القول بأن هذه النتيجة تجيب عن التساؤلات المعدة لقياس هذا البعد، والتي تضمنت في عدد من الفقرات، وتضمنت رأي المجتمع في معرفة مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: النتائج الوصفية المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية:

كانت متوسط إجابات أفراد العينة لمساهمة المنظمة في التنمية الاجتماعية قد جاءت أيضا بمستوى متوسط بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٦٨٧٥) وبانحراف معياري (١,٠١٥٧٧)، وبلغت الأهمية النسبية (٧٣,٨٪)، وتشير هذه المستويات إلى أن هناك في المتوسط مستوى متوسط لمدى مساهمة المنظمات العاملة في اليمن في تحقيق التنمية الاجتماعية كما يراها العاملون في هذه المنظمات. ويمكن القول بأن هذه النتيجة تجيب عن التساؤلات المعدة لقياس هذا البعد، والتي تضمنت في عدد من الفقرات، وتضمنت رأي المجتمع في معرفة مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية الاجتماعية.

رابعاً: النتائج الوصفية المتعلقة بمتغير المساهمة في تحقيق التنمية البيئية:

كانت متوسط إجابات أفراد العينة لمساهمة المنظمة في التنمية البيئية قد جاءت أيضا بمستوى متوسط بشكل كلي، حيث جاءت بمتوسط حسابي (٣,٢٥٧٥) وبانحراف معياري (١,٠٣٠٣)، وقد بلغت الأهمية النسبية (٦٥,٢٪) تشير هذه المستويات الى أن هناك في المتوسط مستوى متوسط و(أقل من المتوسط في مستويات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية) لمدى مساهمة المنظمات العاملة في اليمن في التنمية البيئية كما يراها العاملون في هذه المنظمات. ويمكن القول بأن هذه النتيجة تجيب عن التساؤلات المعدة لقياس هذا البعد، والتي

تضمنت في عدد من الفقرات، وتضمنت رأي المجتمع في معرفة مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في تحقيق التنمية البيئية.

ختاماً يرى الباحث أن هناك عدد من النتائج يمكن استخلاصها في ضوء النتائج السابقة وهي كالاتي:

١. أكدت نتائج الدراسة أن هناك تأثير ايجابي لكفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن، بمعنى أنه كلما كانت كفاءة وفعالية المنظمة أكبر كلما كان تأثيرها ودورها في عملية تحقيق التنمية المستدامة أكبر، وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، وكذلك مع نتائج تحليل أسئلة المقابلات المباشرة التي تم إجراؤها مع عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء.

٢. أظهرت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء تساهم في عملية تحقيق التنمية المستدامة، ولكن دورها ومساهمتها لايزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، ويعزى سبب ذلك إلى للحرب الدائرة في اليمن، وهو ما أظهرته نتائج تحليل أسئلة المقابلات الشخصية أيضاً.

٣. اتجهت أغلب الآراء إلى أنه لا يوجد تأهيل وتدريب حقيقي لأعضاء وأفراد منظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء، الأمر الذي يؤثر على كفاءة وفعالية ادائها التنموي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

٤. بينت نتائج التحليل النوعي مدى أهمية ثقافة ووعي الجهات والسلطات الحكومية المختصة من جهة، وأعضاء منظمات المجتمع المدني من جهة اخرى بدور وممارسات منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن، حيث أظهرت النتائج أن هناك جهل وعدم إدراك لدى الجهات الحكومية

المختصة، وكذلك أعضاء منظمات المجتمع المدني بدور المنظمات والمؤسسات التنموية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن.

٥. أظهرت النتائج أيضاً وجود ضعف في عملية التنسيق والشراكة بين منظمات المجتمع المدني التنموية، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت الجهود وهدراً للأموال والطاقات، وهو ما يتوجب على منظمات المجتمع المدني العمل على إنشاء شبكة عمل مشترك فيما بينها من أجل تنسيق الجهود والبرامج التنموية لتحقيق أفضل كفاءة وفعالية للبرامج التنموية، وبأقل تكاليف.

٦. إن تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية مرتبط بصورة أساسية بمدى تحقق التنمية الاقتصادية. أي أن هناك علاقة ايجابية أو طردية بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية (التنمية المستدامة)، كون التنمية الاقتصادية تمثل أساس التنمية الشاملة، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه بعض نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، ومتفقة كذلك مع نتائج تحليل أسئلة المقابلات المباشرة مع عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء.

٧. أظهرت النتائج أن البرامج والمشاريع التنموية في أمانة العاصمة صنعاء مرتبطة بصورة أساسية بأهداف وبرامج الممولين والمانحين، الأمر الذي يحدد نوعية البرامج والمشاريع المقامة، بغض النظر عن احتياجات ومتطلبات المواطنين والفئة المستهدفة في المجتمع.

٥,٤ مناقشة النتائج

٥,٤,١ أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في تحقيق التنمية المستدامة

تشير هذه الدراسة إلى أهمية كفاءة وفعالية المنظمات لكي تحقق أهدافها وغاياتها المنشودة، حيث هدفت الدراسة في الأساس إلى تحديد أثر كفاءة وفعالية المنظمات المدنية التنموية على المساهمة

في تحقيق التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء. وقد أظهرت النتائج التي توصلت لها الدراسة من خلال التحليل على أن كفاءة وفعالية المنظمة يفسر ما نسبته (٤١,٨٪) من قدرة منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر العاملين فيها، وأن كفاءة وفعالية المنظمة تساهم ب (٢٢,٤٪) في تحقيق التنمية الاجتماعية، في أمانة العاصمة صنعاء عينة الدراسة، وكذلك تساهم كفاءة وفعالية المنظمة بنسبة (٤١,٣٪) في تحقيق التنمية البيئية.

وبالتالي فإن كفاءة وفعالية المنظمة يؤثر بصورة إيجابية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، بمعنى أنه كلما زادت كفاءة وفعالية المنظمة كانت مساهمتها أعلى في تحقيق التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء، وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج كلاً من (مهيدي، ٢٠٢٠) و(موساوي، ٢٠٢٠) و (كشاط، ٢٠١٩) و (الهرميل، ٢٠٢٠) و (حاجي، ٢٠١٧) و (الزنان، ٢٠١٥) و (عبداللاوي، ٢٠١٢)، التي توصلت إلى أن كفاءة وفعالية المنظمة تؤثر بصورة طردية على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يعني زيادة جودة مخرجاتها وبرامجها التنموية مع حسن إدارة واستغلال الثروات والموارد بأقل تكلفة وأفضل نتيجة. بينما كانت نتائج دراسة (الزهراني، ٢٠٢٠) مخالفة لنتائج هذه الدراسة، حيث ترى بأن ما يضعف دور منظمات المجتمع المدني هي شح التمويلات والموارد المادية، الأمر الذي يؤثر على مدى كفاءتها وفعاليتها التنموية. كذلك فإن هذه النتائج جاءت متوافقة مع نتائج المقابلات الشخصية والذين ذكروا أن دور منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء لازال ضعيف ودون المستوى المطلوب وهو ما يفسر النسبة المذكورة أنفاً. وهذا الأمر له عدة مبررات من وجهة نظرهم، لعل أهمها هو الحرب الدائرة في اليمن منذ العام

٢٠١٥، وأنه يجب العمل على تدريب وتأهيل الأفراد والعاملين في المنظمات التنموية، وذلك لأن كفاءة وفعالية المنظمة التنموية تساهم بصورة كبيرة على تحقيق التنمية المستدامة.

٥,٤,٢ مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني التنموية في تحقيق التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أظهرت النتائج التي توصلت لها الدراسة من خلال تحليل نتائج المقابلات الشخصية بأن منظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ولكنه دون المطلوب، حيث أظهرت نتائج المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها مع عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء بأن هناك دور تنموي للمنظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء لكنه ما يزال ضعيفاً ويعزى سبب ذلك بحسب وصفهم إلى التحديات التي تواجهها المنظمات نتيجة للحرب الدائرة في اليمن منذ العام ٢٠١٥، الأمر الذي فرض على المنظمات التنموية في أمانة العاصمة صنعاء إلى تغيير مسارها التنموي إلى المسار الإغاثي والإنساني. ولهذا تركز المنظمات التنموية جهدها على تحقيق تنمية اقتصادية بصورة أكبر من تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، كون توفير الدخل اليومي يعد أولوية لأفراد المجتمع، وهو ما يفسر التفاوت في نتيجة حجم معامل الأثر، فقد كان حجم معامل الأثر لكفاءة وفعالية المنظمة تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية كبير، بينما كان معامل الأثر تجاه تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية صغير يقترب من المتوسط. أيضاً يمكن تفسير هذا الضعف إلى وجود فجوة بين منظمات المجتمع المدني التنموية فيما بينها من جهة، كذلك فجوة بين هذه المنظمات والجهات

الحكومية من جهة أخرى، وهذه النتائج تتفق مع ما توصل إليه كلاً من (شريف غياط،جمال مساعدية، ٢٠١٨) و (جمعان، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية، ٢٠١٥).

ولكنها مخالفة للنتائج التي توصلت لها دراسة كلاً من (الزهراني، ٢٠٢٠) و (زوين، ٢٠٢٠) و (ليليا بن منصور وآخرون، ٢٠١٩) و (أمال، ٢٠١٨) و (عمر م.، ٢٠١٦)، والتي توصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

٥,٤,٣ التنمية الاقتصادية وأثرها على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر علاقة التنمية الاقتصادية بتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية في أمانة العاصمة صنعاء، وقد أظهرت النتائج التي توصلت لها الدراسة من خلال التحليل بأن التنمية الاقتصادية تساهم بنسبة (٦١,٣٪) في تحقيق التنمية الاجتماعية، وكذلك تساهم التنمية الاقتصادية بنسبة (٢٧,٧٪) في تحقيق التنمية البيئية، وهذا يدل على أن هناك علاقة ايجابية بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية. كذلك أكدت نتائج المقابلات الشخصية بأن هناك أثر للتنمية الاقتصادية على المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، كون التنمية الاقتصادية تمثل أولوية لأفراد المجتمع، فتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية مرتبط بصورة مباشرة بمدى تحقيق التنمية الاقتصادية، أي أن هناك علاقة ايجابية أو طردية بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، حيث يرى المستجيبون بأن التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية مرتبطة بشكل جوهري بتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التنمية الاقتصادية تعد حجر الأساس لتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية، وأنه لا يمكن القيام بالمشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي أو البيئي والمجتمع ما يزال يعاني اقتصادياً، لأن اهتمام المجتمع سينصب على الجانب الاقتصادي أولاً لتحسين ظروف المعيشة التي تمثل أولوية للمجتمع، ثم بعد ذلك تأتي التنمية والتوعية

الاجتماعية والبيئية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه نتائج كلاً من (ياسين، ٢٠١٦) و (محمد ش.، ٢٠٢٠) و (خالد، ٢٠١٧).

٥,٥ المساهمات والآثار المترتبة على الدراسة

٥,٥,١ المساهمات والآثار العملية

العديد من الدراسات السابقة قد ناقشت أهمية دور منظمات المجتمع المدني وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، والمجالات التي تم تطبيقها على العديد من المنظمات والمؤسسات التنموية بغرض تطوير هذا النموذج للوصول إلى التنمية المنشودة وبمستوى عال، وكذلك الحصول على نتائج أفضل من خلال تقييم تلك البرامج عن طريق دراسة أوسع وأشمل للعوامل الوسيطة في سير العمليات المؤسسية.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، لكن جميع الدراسات السابقة على حسب معرفة الباحث لم تطور هذا النموذج بدراسة أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني على نتائج التنمية المستدامة التي تم دراستها، حيث أنّه لم يتطرق الباحثون إلى نقطة أساسية وهي كفاءة وفعالية المنظمات على العلاقة المذكورة، وهو ما يعتبر فجوة علمية هامة في دراسة دور منظمات المجتمع المدني التنموية، الأمر الذي تم مناقشته وتحليله بشكل مفصل وعميق من خلال هذه الدراسة.

وقد افترضت هذه الدراسة بأن هناك تأثير إيجابي لكفاءة وفعالية المنظمة على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تم إثباته من خلال نتائج التحليل، حيث بينت نتائج التحليل أن ارتباط المسار القياسي إيجابي بين كفاءة وفعالية المنظمة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يدل على أن زيادة

مستوى كفاءة وفعالية المنظمة يزيد من مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما افترضته هذه الدراسة، وقد تم إثباته من خلال نمذجة المعادلة الهيكلية، وهو ما يوضح مدى أهمية التركيز على أثر كفاءة وفعالية المنظمة.

٥,٥,٢ المساهمات والآثار الأكاديمية

بالنسبة للمجال الأكاديمي، فإنّ هذه الدراسة قد أضافت عدد من المساهمات، لعل أهمها:

١) تمكنت هذه الدراسة من صياغة هيكل عامل صالح لدور منظمات المجتمع المدني وتحقيق التنمية المستدامة.

٢) قياس مدى دور ومساهمة منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على تحقيق التنمية المستدامة.

٣) تم وضع إطار مفاهيمي ينطوي على أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بما يتوافق مع النظرية المستخدمة.

وبالرغم من أن الإطار النظري للدراسة كان متفاوت المسافات بين جميع أنشطة وممارسات منظمات المجتمع المدني، وتضارب الآراء في تحديد تلك الانشطة، إلا أن مساهمة الدراسة في تحليل وتفسير العلاقات بين المفاهيم على مستوى أبعادها وعواملها قد أثرت الدراسة بالفعل وأكسبتها عمقاً. وقد حاولت الدراسة الابتعاد عن منهجية الاعتماد على الدرجات العامة للمتغيرات، أو استخدام المفاهيم كعناوين عامة من أجل تلخيص الظواهر المعقدة، والتي تتناول مشكلة الدراسة بشكل سطحي، وتحديد مدى صلاحية بنية العوامل من خلال التحليل العاملي التوكيدي.

٥,٥,٣ المساهمة والآثار المنهجية

تساهم هذه الدراسة المدعومة بالدراسات والأدبيات التي تدرس مجال كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال منهجية البحث العلمية التي انتهجتها هذه الدراسة والمتمثلة في المنهج المختلط (الكمي والنوعي)، وذلك بهدف تطوير البحث ودراسته المشكلة بطرق علمية حديثة تقوم على أسس علمية، من خلال استخدام التحليلات الاحصائية العلمية المتقدمة، والتي لم تستخدم من قبل تحديداً على البيئة العربية من خلال تطبيق النمذجة البنائية الهيكلية بواسطة برنامج (Smart-PLS)، وذلك بغرض التحقق من العلاقات المباشرة والغير مباشرة، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الحزمة الاحصائية (SPSS)، وعليه فإن هذا الطرح يمكن أن يساهم على الحد من مناقشات الأدلة التجريبية، والتوصل لفهم أوسع لأهمية العلاقات المتبادلة في المنظمات.

٥,٥,٤ المساهمة والآثار المترتبة على المجال التشريعي والقانوني

يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في وضع عدد من التوصيات والمقترحات للدولة ممثلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لرفع كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني من خلال:

(أ) سن المزيد من القوانين والتشريعات الدستورية التي تساهم في خلق مساحة أوسع لعمل منظمات المجتمع المدني ومنحها صلاحيات أكبر لدعم دورها وجهودها التنموية في البلاد.

(ب) العمل على إيجاد منظومة عمل أوسع تعطي العاملين في منظمات المجتمع المدني مزيداً من الاستقلالية عن المنظمات الدولية، حتى يقوموا بممارسة أدوارهم بكل ثقة وحيادية وبما ينفع الصالح العام.

(ج) عمل لقاءات دورية بين مسؤولي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ورؤساء منظمات المجتمع المدني للتناقش والتحاور وتنسيق الجهود المشتركة، لتحقيق أفضل جودة ممكنة وبأقل التكاليف، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه المنظمات في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

(د) التشاور وتبادل الخبرات مع المنظمات المدنية العاملة في اليمن والوطن العربي من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات التنموية، والاستفادة من تجارب الأخرين.

(هـ) العمل على رفع التقارير الدورية إلى مجلس الوزراء، وذلك بهدف دعم وسن القوانين والتشريعات التي يوصي بها جميع الاطراف المعنية من منظمات المجتمع المدني التنموية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

بالنظر إلى نتائج الفرضيات للنموذج الهيكلي للدراسة وكذا النتائج التي استخدمت فيها النمذجة البنائية بخوارزمية المربعات الصغرى الجزئية للبرنامج الاحصائي (Smart-PLS) الذي أبرز التحليل العاملي التوكيدي (CFA) لاختبار الفرضيات لتأكيد ذلك، تبين من خلالها قيم ذات دلالات احصائية للعوامل لكل متغير من متغيرات الدراسة والتي حققت اهداف الدراسة واجابة على أسئلتها والتي نسردها في الاتي:

٥,٦ صعوبات الدراسة

واجهت الباحث العديد من الصعوبات والمعوقات، لعل أهمها ما يلي:

١. صعوبات تتعلق بالمجال الأكاديمي: كان هناك العديد من الصعوبات الأكاديمية والنظرية المرتبطة بهذه الدراسة، اهمها هي صعوبة الحصول على مراجع حديثة ذات علاقة بموضوع الدراسة، نتيجة لحداثة موضوع (التنمية المستدامة) في المجتمعات العربية. كذلك كان هناك بعض الصعوبات التي

تتعلق باستخدام الاساليب التحليلية والاحصائية المستخدمة نظراً لحداثتها، الامر الذي تطلب جهداً ووقتاً أكبر لدراستها قبل الاستعانة بها.

٢. صعوبات تتعلق بتوزيع الاستبانة وجمعها: واجه الباحث بعض الصعوبات في توزيع الاستبانة وجمعها، وذلك بسبب عدم جدية بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني في الاجابة على أسئلة الاستبانة، ما تسبب في تأخير عملية تحليل البيانات اللازمة، أيضاً صعوبة التواصل في بعض الاحيان بأفراد العينة بعد توزيع الاستبيانات عليهم بسبب ضعف خدمة الانترنت في اليمن، الأمر الذي أدى إلى تأخير في عملية التحليل.

٣. صعوبات متعلقة بالمقابلات الشخصية: واجه الباحث بعض الصعوبات في التواصل مع بعض رؤساء منظمات المجتمع المدني من أجل تحديد موعد زمني لإجراء المقابلات الشخصية، نتيجة لانشغالهم أحياناً، وعدم جديتهم أحياناً أخرى، لذلك كان يتم تأجل موعد المقابلات لعدة مواعيد، بالإضافة إلى أن بعض رؤساء المنظمات رفض إجراء المقابلات شخصية.

٥,٧ توصيات الدراسة

من خلال استعراض النتائج النهائية للدراسة والاجابة على أسئلة الدراسة، فإن الباحث يقترح التوصيات التالية:

١. سن تشريعات وقوانين دستورية من شأنها منح صلاحيات أوسع لعمل منظمات المجتمع المدني لدعم وتعزيز العمل التنموي في اليمن.

٢. عمل برامج تأهيل وتدريب دورية للعاملين على كافة المستويات الإدارية والميدانية في منظمات المجتمع المدني التنموية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في اليمن والجهات الحكومية.

٣. يتوجب على منظمات المجتمع المدني التنموية العمل على إنشاء شبكة عمل مشترك وقيادة مشتركة للتنسيق بين كافة المنظمات التنموية، من أجل تنسيق الجهود والبرامج التنموية لتحقيق أفضل كفاءة وفعالية للبرامج المقامة على أرض الواقع، وبأقل التكاليف الممكنة (حفظ الجهد والثروات).

٤. عقد لقاءات دورية بين رؤساء منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن لتبادل الخبرات والأفكار التنموية وتنسيق الجهود الميدانية المشتركة.

٥. عقد لقاءات دورية مع الجهات الحكومية المختصة لتحديد نوعية البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية المجتمعية، ولتقييم البرامج التنموية الجارية مع الاستفادة من الأخطاء والاشكاليات التي يتم مواجهتها وتفاديها لاحقاً.

٦. إنشاء مركز خاص لمراقبة وقياس التحسين في أداء منظمات المجتمع المدني التنموية خلال العام، ويقوم المركز بمقارنة سجلات الأداء للمنظمات وتقييم أدائها بشكل دوري وخلق روح التنافس في العمل التنموي بما يخدم العملية التنموية في اليمن.

٧. خلق ونشر ثقافة العمل التطوعي في أوساط المجتمع من خلال إقامة الدورات والندوات التثقيفية بأهمية دور منظمات المجتمع المدني بشكل دوري خلال العام، كذلك من خلال إدراج ثقافة العمل التطوعي في المناهج الدراسية والتعليمية الحكومية.

٨. تبادل الخبرات مع منظمات المجتمع المدني التنموية العاملة في الدول الأخرى والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم الطويلة للمساهمة بصورة أفضل في تحقيق التنمية المستدامة.

٩. تفعيل استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات لدى منظمات المجتمع المدني التنموية، وانشاء شبكة الكترونية على الانترنت تمكن العامة من الوصول إلى البيانات والمعلومات،

سواءً بيانات البرامج التنموية المقامة أو البيانات المالية من أجل تحقيق الشفافية وتعزيز روح التنافس.

١٠. العمل على حوكمة منظمات المجتمع المدني التنموية وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة المجتمعية، من أجل تفعيل دورها التنموي وتحقيق برامجها التنموية بصورة أفضل.

٥,٨ مقترحات مستقبلية

يوصي الباحث بإجراء دراسات مستقبلية في المواضيع التالية:

١. القيادة الإدارية لدى رؤساء منظمات المجتمع المدني وأثرها في رفع كفاءة وفعالية المنظمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢. المسؤولية المجتمعية لدى منظمات المجتمع المدني في اليمن ودورها في المساهمة على تحقيق التنمية المستدامة.

٣. القيادة التحويلية في منظمات المجتمع المدني وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر قيادات منظمات المجتمع المدني في اليمن.

٥,٩ الخاتمة

تطرق هذا الفصل إلى ذكر نبذة مختصرة عن إجمالي الدراسة، ومناقشة أهم النتائج التي توصلت لها. وقد بينت هذه الدراسة بأن قضية التنمية المستدامة لم تعد ترفاً فكرياً أو علمياً فقط، بل أصبحت قضية أساسية في سياسات الدول وتوجهاتها المختلفة، حيث تسعى جميع الدول إلى تحقيقها بأفضل جودة وأقل تكلفة ممكنة. وهذا يُظهر مدى أهمية تفعيل دور المنظمات التنموية ورفع كفاءتها وفعاليتها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا فقط ركزت الدارسة الحالية عند صياغة أسئلة الدراسة وأهدافها على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وقد استفاد الباحث من الدراسات والأدبيات السابقة لتحديد متغيرات الدراسة ودراستها، ومن خلال استعراض الأطر النظرية للدراسة بالاعتماد على نظرية التحديث. كما تم استخدم طريقة التحليل النقدي للجوانب المختلفة التي لم تُغط من خلالها، بهدف تكملة القصور إن وجد، وإبراز جوانب الضعف لتفاديها في هذه الدراسة.

وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر كفاءة وفعالية منظمات المجتمع المدني التنموية في أمانة العاصمة صنعاء على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل ظروف الحرب في اليمن. واستندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب البحثي المختلط (الكمي والنوعي)، ومن خلال إطار نظري لجمع البيانات والمعلومات الثانوية، وأخر تطبيقي عملي لجمع البيانات والمعلومات الأولية من خلال استبانة الدراسة وأسئلة المقابلات التي صممتا خصيصاً لهذا الغرض، والتي تم تحكيمهما من قبل عدد من الدكاترة في مجال علم الإدارة.

ومن ثم تم استعراض نتائج الدراسة ونتائج التحليلات الوصفية المختلفة ونتائج التحليل العاملي التوكيدي، والمعادلة البنائية النموذجية، واستناداً على هذه النتائج ومناقشة الأثار المترتبة على هذه الدراسة والصعوبات التي واجهها الباحث، تم عرض مختلف نتائج التحليلات التي تم أجراؤها للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات. وأخيراً، خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات الهامة التي من شأنها أن تساهم في تحسين دور المنظمات التنموية في أمانة العاصمة صنعاء بصورة أفضل، ورفع كفاءتها وفعاليتها في سعيها لتحقيق أهدافها التنموية، والمساهمة بشكل فعّال في تحقيق التنمية المستدامة في أمانة العاصمة صنعاء، وهو ما قد ينعكس ايجاباً على تحقيق التنمية

المستدامة في جميع المحافظات اليمنية، وكذلك تم ذكر بعض الاقتراحات للدراسات المستقبلية.يوصي الباحث في مرحلة توظيف الكوادر البشرية والعاملين في وحدات إدارة الأزمات من المعنيين في وزارة الداخلية أجهزتها ذات العلاقة باختيار المؤهلين علمياً وأكاديمياً ومن لهم خبرات أو تجارب واعطائهم الأولية وتشجيعهم على الحصول على الشهادات المهنية في هذا المجال.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA